ورقة بحثية بعنوان

المنظمات غير الحكومية والمشاركة المجتمعية
بين النظرية والتطبيق

إعداد

أ.د/ أحمد عبد الفتاح ناجي

أستاذ التنمية والتخطيط

ووكيل كلية الخدمة الاجتماعية لشئون

الدراسات العليا والبحوث

جامعة الفيوم

مقدمة:

تزايد الاهتمام بدور المنظمات الغير الحكومية في الدول النامية على وجه الخصوص في الآونة الأخيرة، ذلك لمهامها التى تضطلع بها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول، حتى إن البعض أطلق على فترة الثمانينات عقد المنظمات غير الحكومية NGOs ويعكس ذلك كله أهمية وجودها في إنقاذ عملية التنمية والنهوض بها بأفضل من أداء الجهات الحكومية أحياناً. ولعلّ ذلك مردوده سببين:

1- إن الجهات الحكومية الرسمية قد لا تصادف هوى أو رضى لدى الناس لذلك تُعد NGOs بديلاً لها.

2- إن هناك تحولاً جذرياً في فكر التنمية، يُركِّز أساساً على عمليات المشاركة للمستويات المحلية.. وعلى كل الأحوال فإن NGOs سواء داخليًا أو خارجيًا هي أفضل وسيلة لتحقيق وإرساء قيم المشاركة في التنمية.

والمشكلة الرئيسية في عملية تقييم أداء المنظمات غير الحكومية NGOs في الشمال والجنوب مع مفهوم المشاركة.. هي أن مفهوم المشاركة غير واضح كُلِّية أثناء عملية الممارسة (التطبيق)، ومن هنا نتساءل ما هي المشاركة وما الذي نسعى لتحقيقه من ورائها؟ وهل نجحت NGO في ممارستها؟

لذا سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نُجيب عن هذه الأسئلة مع الأخذ في الاعتبار تجارب وخبرات دول الشمال مع المنظمات غير الحكومية NGO والمشاركة.

مجتمع المنظمات غير حكومية ومفهوم المشاركة:

مصطلح المنظمات غير الحكومية NGO غير مُفيد في حد ذاته كنقطة بداية لإجراء تحليل للمناقشات الدائرة حوله، لأن هذه المصطلح من الاتساع بحيث يشمل منظمات عديدة ذات أنشطة مُتباينة لذا سنهتم في هذه الورقة بتجارب وخبرات منظمات غير حكومية NGO دولية. والتى تهتم بدورها بقضايا التنمية في أفريقيا (بدلاً من التركيز على المنظمات المحلية فقط) وسنعمل على عقد مقارنة في نهاية هذه الورقة بين كلا النوعين.

لقد نتج عن تحليل أداء المنظمات غير الحكومية من خلال الدراسات والبحوث لدى دول الشمال أن تعرفنا على أسباب (عديدة) وراء نجاح تلك المنظمات في ممارسة المشاركة وهي:

1- إن أداء هذه المنظمات NGO أحياناً ابتكاري خلاَّق، مرن، لا يرتبط بأمور البيروقراطية، بخلاف قدراتها على الاعتماد على الأعمال التطوعية وإلزام أو إلتزام كوادرها بأهدافها، وذلك عكس المنظمات الحكومية المُقيَّدة بإجراءات بيروقراطية وقيود لا حصر لها في دول الجنوب.

2- ميزة مقارنة غير متوافرة في الجهات الحكومية وهي إن NGOs مستقلَّة وحرَّة في اتخاذ قراراتها بعيداً عن أي ضغوط سياسية وبعيداً عن جوانب الفساد الإداري الحكومي المعتادة في دول الجنوب.

3- أنها تعمل على المستوى الشعبي Grass- Roots، قريبة للغاية من أوساط الفقراء والمُهمشَّين

4- أنها تحمل شعاراً أخلاقياً- "الناس أولاً"- كما أنها تواجه مُعوقَّات ضئيلة في مواردها أو حركتها.

ومشكلة المنظمات غير الحكومية NGOs في الشمال أو الجنوب– أنها تسعى للغير للحصول على التمويل Fund وترتبط بهم عكس الجهات والمنظمات الحكومية، لذا فإن NGOs هي الأجدر فعلاً على ترسيخ مفهوم المشاركة أكثر من غيرها، وقبل أن نتطرَّق إلى عملية تقييم منهجية منظمة لأداءNGO تسعى أولاً لتعريف مصطلح المشاركة.

فمن المتعارف عليه أن معظم المنظمات غير الحكومية هي مراكز للقوة، تسعى لمساعدة الآخرين على إجراء التغيير. إلاّ أنها لا تقوم بعملية التغيير بنفسها، فقط تهدف إلى خلق الوعي أو زيادته لدى الناس ولفت أنظارهم إلى مدى قوة تأثير وعيهم على ما يُحيط بهم.

وتقوم هذه الوكالات بمساعدة الناس على التغيير من خلال دعوتهم للمشاركة، وترسيخ العملية الديمقراطية، والمساعدات الذاتية (ومع ذلك فإن معظم هذه الوكالات تعتمد في وجودها على دعم خارجي وبعضها غير ديمقراطي ولا يُشجِّع كوادره على المشاركة في اتخاذ القرار) كما هو الحال في دول الجنوب.

والمشاركة كمصطلح.. أصبح الآن– في الوقت الراهن– أيديولوجية مسيطرة ومنتشرة بين مفكري العالم وبين كافة المنظمات الموجودة سواء أكانت حكومية أو غير حكوميةNGOs (أو حتى وكالات حكومية دولية).

وتكتسب هذه الأيديولوجية قوتها من كونها تُساعد الأشخاص في أيّ موقف على تحسين Enhance أوضاعهم، دخولهم، إحساسهم بالأمن والأمان، وتقوية الإحساس بالذات لديهم.

تعريف المشاركة: إطار للتحليل:

المشاركة.. مفهوم واسع المجال .. وعندما نتطرَّق إلى مجال التنمية نطرح سؤالاً **أيّ نوع من المشاركة** نقصد. فثمَّة نوع شائع من المشاركة في إنشاء وتنفيذ المشروعات وفي هذه الحالة من المشاركة تتساوى مع فكرة التعاون Co–Operative (يجب أن نأخذ في الاعتبار المشاركة في صنع القرار، والتطبيق، والاستفادة من المزايا والعوائد والتقييم في حالة الفشل والنجاح).

من ناحية أخرى .. مَنْ ينبغي أن يُشارك؟

في منهج المشاركة الحقيقية يجب أن نتوقَّع مُشاركة لكل مَنْ يُؤثِّر أو يتأثَّر بعملية التنمية.. (معنى ذلك أن فئة الفقراء والمُهمشِّين يجب أن يشتركوا بصورة ما أو بأخرى في عملية المشاركة). وبمجرَّد تحديد الفئات المشاركة.. ننتقل إلى نقطة أخرى **وهي كيف نُحقِّق ذلك في الممارسة؟**

لذا **(هنا)** يجب أن نُميِّز بين المشاركة التطوعية (الاختيارية) وتلك القهرية (الإجبارية) أحياناً– عملياً– يصعب التمييز بينهما خاصة في المشاركة التعاونية، وفي ورقة بحثية ألقاها "**صمويل باول**" في ندوه عقدها البنك الدولي، حاول التعرف على نماذج المشاركة– طرق المشاركة– **ورأي أنها لا تخرج عن أربعة طرق:**

1– المشاركة المعلوماتية.
2– الاستشارية.
3– صُنع القرار.
4– مبادرات العمل التنفيذي.

والأخيرة (حسب قول صمويل) هي التى تُحقِّق كثافة المشاركة ويتميزَّ كل مستوى من المشاركة بعلاقات مختلفة بين الوكالات المنفذة والمستفيدين فمثلاً:

- **المشاركة المعلوماتية:** يُقصد بها عملية إخبار أو إعلام المستفيدين بكل تفاصيل المشروع، بخلاف تدفق المعلومات المستمرّ مع وأثناء إدارة المشروع.
- **في مرحلة الاستشارة:** تتدفق المعلومات بطريقة متساوية بين المستفيد، الوكالة، مع دوام الرقابة من أعلى لأسفل.
- **في عملية المشاركة في صُنع القرار:** يحصل المستفيد على قدر من المشاركة في الرقابة.
- **في المشاركة في العمل التنفيذي:** يحصل المستفيد على مشاركة معلوماتية ورقابة كاملتين من الوكالة المنفِّذة.

وبصفة عامة.. فإن خلط تلك الأنواع من المشاركة للوصول إلى صيغة مناسبة منها يكون بُناءاً على الإجابة عن السؤال الذي سبق لنا طرحه.. **ما هدف المشاركة؟**

هل هي وسيلة لتحسين– تطوير– فعالية المشروع من خلال استخدام المعلومات المحلية للتعرف على المشكلات والحاجات، أو تحسين الحلول المطروحة لتلك المشكلات، وتجنب سوء الفهم أو تمكين المنظمات غير الحكومية NGOs من الوصول بيسر وسهولة للناس، كما يمكن تحسين كفاءة وكفاية المشروع إذا تضمن المشاركة توظيف بعض هؤلاء الناس في المشروع.

وفي النهاية إذا طورت المشاركة نوعاً من الالتزام تجاه المشروع وحققت نوعاً من الثقة والاعتماد على الذات، بالتبعية سيؤدي ذلك إلى نشر وتحقيق التنمية المستدامة (المتواصلة) لذا، فالمشاركة في كل هذه المواقف تُعد ضمن مدخلات عملية التنمية، ويُؤكِّد البعض على أن هناك رابطة (علاقة) بين نجاح المشروع في تحقيق أهدافه وبين ترسيخ مفهوم المشاركة لديه.

كما قد يُنظر إلى المشاركة كغاية في حد ذاتها أو كحاجة إنسانية لا غنى عنها، تُنمي الإحساس بالذات، وبالثقة والاعتماد على النفس لدى المرء، وتزيد من قوة الفرد، وهي في مضمونها عملية مُستمرة، لذا يجب أن نكون على حذر من الآراء التى تتناول المشاركة دون تحديد قاطع.

المشاركة عند الممارسة (التطبيق):

فيما يتعلَّق بخبرات المنظمات غير الحكومية NGOp حول تطبيق مفهوم المشاركة لديها فإن الدراسات التى بين أيدينا ضئيلة ومحدودة. بل إن الأدلَّة الموجودة بين أيدينا أحياناً تبدو لنا مُتناقضة والكل يُؤكِّد على ضرورة تجميع أكبر قدر من المعلومات عن هذا الموضوع، وفي دراسة أجريت 1988 قدرَّت نسبة المشاركة في المشروعات التنموية في العالم الثالث (51 مشروع) كالآتي:

- 22% لا مشاركة.
- 24% مشاركة ضئيلة.
- 36% مشاركة متوسطة.
- 8% مشاركة عالية المستوى.

لذا يصعب وضع مبادئ عامة تحكم عمل هذه المنظمات غير الحكومية في دول الجنوب.

"ديفيد كورتن" يقترح نموذج لتقييم تلك المنظمات بعيداً عن النماذج التقليدية ويُقسِّم المنظمات غير الحكومية NGOs إلى أربعة مجموعات:

1- منظمات غير حكومية NGOs عاملة في مجالات الرعاية والمساعدات.

2- منظمات غير حكومية NGOs عاملة في مجال التحديث للمجتمع.

3- منظمات تنمية مجتمعية.

4- مؤسسات.

- ***النوع الأول:*** ظهر منذ فترات تاريخية بعيدة، خاصة على المستوى الدولي كعمل تطوعي لمساعدة جرحي وضحايا الحروب، الفقر. (في USA 36% من المنظمات غير الحكومية NGOs تعتمد على المساعدات المالية). وحالياً وبسبب الكوارث الطبيعية أو التى من صُنع الإنسان اتجهت بعض NGOs إلى العمل في مجالات مكافحة أو إدارة الكوارث.

ماذا نقول حول خبرات المنظمات غير الحكومية NGOs (في مجالات الرعاية والمساعدات) في تحقيق المشاركة في عملية التنمية؟ نسبة كبيرة من تلك المنظمات رأت أن هدفها الأسمى هو إزالة الألم والمعاناة عن الناس، ومقابلة احتياجاتهم سواء سلع أو خدمات وتقديمها دون تمييز للجميع، وبسبب نشاط المنظمة، وكفاءتها فإن الموارد والمعلومات تتدفق من أعلى لأسفل (من الوكالة إلى العميل) وهذا الأسلوب التدخلي من أعلى لأسفل يُتيح للمنظمة إحكام الرقابة على أنشطتها وحصر المعوقات، **والمشاركة هنا تنحصر في تلقي المساعدات.**

- **المجموعة الثانية:** من المنظمات غير الحكومية NGOs وهي ما يُطلق عليها المنظمات التنموية والفرق بينهما وبين منظمات الرعاية في أنها تسعى لإجراء تغيير في الأجل الطويل وزيادة قدرات الناس على إشباع حاجاتهم (هذا النوع من الأشهر في دول الشمال) فمثلاً تُغطي هذه النوعيَّة من المنظمات غير الحكومية NGOs حوالي 58.9% من جملة عدد المنظمات في كندا مقارنة 18.5% تنقصها المنظمات المعتمدة على سياسات وبرامج الرعاية، لذا لا نندهش إذا علمنا كم هي مُعقدَّة ومختلفة تلك النوعية من المنظمات، وأحد أهم أشكال تلك المنظمات، تلك التى ظهرت في الستينات من القرن الماضي، وهي منظمات التحديث، التى رأت أن تحديث المجتمع إنما يكون من خلال إحداث تنمية اقتصادية حقيقية، وإن نقطة الانطلاق Take Off للاقتصاد هي عنوان تحديث المجتمع، لذلك اهتمت هذه المنظمات بتشجيع الشركات الصغيرة في الدول النامية في الستينات بالمال، القروض، والتكنولوجيا، وبالنسبة للمشاركين، تركَّزت في المشاركة في عملية التنفيذ للمشروعات وقيست بقدرة الأفراد على تقبل الموارد، والمساعدات والتكنولوجية، واعتقد هذا الرأي أن عدم المشاركة قرين الجهل، والتخلف. وطالب بضرورة تعليم الناس للخروج من هذا الجهل.

وبصفة عامة ... فهذا النوع من المداخل التنموية قلَّص حجم المشاركة وحصر نطاقها (تلقي المعلومات والمساعدة في التنفيذ فقط)، من ناحية أخرى حاولت بعض المنظمات تبني منهج مشاركة منظمات NGOs (**TECHNISERVER, OXFAM**) ويعتبر هذا بمثابة تحولاً في اتجاهات المنظمات غير الحكومية حول المساعدات التكنولوجية، حيث رأت أن قيمة المعرفة المحلية واستخدام الموارد والتقنيات المحلية قد يكون سبباً في إرساء المشاركة الحقيقية

(والسؤال الآن كيف يُمكن أن نُوضِّح أو نكشف تلك المعارف أو الخبرات المحلية؟) أو كيف تستفيد الجماعات المُهمشة من تلك المعارف المحلية (فمثلاً التحول نحو استخدام التكنولوجية الزراعية يكون مفيداً فقط لمَن يمتلك أراضي زراعية).

- **المجموعة الثالثة من المنظمات غير الحكومية NGOs:** والذي يُطلق عليها منظمات التنمية المجتمعية تُركِّز بصفة أساسية على تطوير أو تنمية قدرات الناس على إشباع حاجاتهم أفضل من خلال الاعتماد على النفس.

والأساس النظري لهذه المنظمات نجده في نظرية الحاجات الإنسانية الأساسية والتى ظهرت في السبعينات حيث المساعدات الفنية للمنظمات غير الحكومية NGOs هي لتطوير مفهوم المشاركة لتحقيق التنمية المجتمعية، إن التنمية المجتمعية هي المحور المركزي لتلك المنظمات **(يصيغ هاريس، بولتون هذه النظرية كالآتي) الحاجات الأساسية+ المشاركة = تنمية مُجتمعية.**

وتوجد أسباب منطقية لربط عملية المشاركة بمناهج التنمية المجتمعية منها:

1- مقابلة الحاجات الإنسانية.

2- المشاركة في التنفيذ وتتضمن تحسين الكفاءة من خلال حشد الموارد المحلية.

3- تطوير وتنمية قدرة المجتمعات على إعداد الخطط وإجراء التغيير، (بإجراء عملية مراجعة وفحص لبعض مشروعات التنمية المجتمعية. وجد أن المشاركة تزيد من درجة الالتزام بالتنمية المجتمعية. وجد أن المشاركة تزيد من درجة الالتزام بالتنمية المجتمعية وخاصة في مشروعات الرعاية الصحية، وإن غياب المشاركة في أيَّ من مراحل المشروع يُؤثِّر بشدة عليه بعد ذلك.

ويتبلور هدف منظمات التنمية المجتمعية أحياناً في تقوية الاعتماد على الذات لدى الناس من خلال مشاركة في عملية صنع القرار أو التصميم أو التنفيذ، وترى **Judith Tendler** أن هذا النمط من المشاركة (من أعلى لأسفل) فعَّال جداً في تحقيق أهداف الوكالة (المنظمة) ذاتها، (برغم وجود بعض المعوقات أحياناً بين أداء المنظمة في الأطراف ورقابة المركز الرئيسي) وأحياناً يُسبب غياب المشاركة في صُنع القرار إلى إتكالية واعتماد على مصادر خارجية، وفقد تطوير المشاركة المحلية هو الحل للقضاء على تلك المعوقات أي أن الاستراتيجية الواجب اتباعها في الأجل الطويل في تلك المنظمات هي إرساء أو ترسيخ نوع من المشاركة في أنشطتها.

وبحلول الثمانينات ظهرت تطورات نظرية هامة تمثَّلت في إدراك أن أيّ تنمية تحل محل بنية تنظيمية اجتماعية موجودة، يؤدي إلى ظهور نمط جديد من NGOs وهو المنظمات الغير حكومية ذات البنية المؤسسية، التى نظرت إلى المشاركة بوصفها أداة لإحداث أو نقل عمليات التنمية، وتقوم هذه النوعية من المنظمات على إنشاء مؤسسات تتولَّى تأدية مهام تنفيذية محددة (مشروعات محددَّة) في الأجل القصير بهدف تحسين الكفاءة والفعالية، بحيث تتحقَّق المشاركة الوظيفية في الأجل الطويل من خلال إنجاز الأهداف، وتحقيق الاعتماد على الذات وتحقيق التنمية المتواصلة، وإحكام الرقابة على صناعة القرار، وتدريجياً تنتقل القوة Power إلى المجتمعات المحلية (والأمر مع ذلك لا يخلو من وجود مشكلات مثل التبعية لأطراف خارجية، نقص كفاءة الكوادر الموجودة).

لذا يدعو البعض لضرورة إنشاء شراكة بين المنظمات غير الحكومية NGOs والمنظمات المحلية الوطنية الموجودة، **Brodhead** أكد في تقريره على أن 53% من المشاركة التى قام بدراستها هدفت لتقوية المنظمات التطوعية المحلية، ولكن بالممارسة النتيجة اختلفت بشدة.

ولكن لوحظ أن هناك ميلاً لدى الجماعات الموجودة للنمو وتبني أنشطة جديدة والدخول في منافسة مع منظمات موجودة بالفعل ولكنها ضعيفة.. وقد يُؤدي ذلك إلى استبعاد عنصر المشاركة عند أداء الجماعات لأنشطتها ونُشير أيضاً إلى ضعف المشاركة في المنظمات المحلية بسبب سيطرة الصفوة (كبارات البلد) بهذه المحليات على تلك المنظمات وضمان أن تكون قراراتها في مصلحتهم الخاصة فقط.

ونتفق مع ذلك الباحث من أن جهود المنظمات غير الحكومية NGOs في دول الشمال لإرساء قيم المشاركة لم تُحقِق النتيجة المرجوة على مستوى المشروعات الإنمائية.

وبمرور الوقت تزيد حدة أو ضرورة تبني مفهوم التنمية بالمشاركة داخل المنظمات غير الحكومية NGOsولقد أدركنا آنفاً أن نمط المشاركة في المجموعة الخاصة بالرعاية يهدف لضمان وصول الحاجات الإنسانية الأساسية للناس.. مع التأكيد على أن مسئولية تحديد تلك الاحتياجات والرغبات هي من نصيب المنظمة فقط، وتهدف المنظمات أحياناً من وراء المشاركة إلى تدنية التكاليف وتحقيق الكفاءة والكفاية في إدارة مواردها والترويج للتنمية المتواصلة.

أيديولوجية المشاركة الواسعة بالمنظمات غير الحكومية NGOs:

أشارت التقارير الرسمية إلى أن NGOs قد ركزَّت على الاستفادة من عملية المشاركة في كل مراحل عملية التنمية من أول البداية، والتخطيط، والمساهمة بالموارد والمعرفة مروراً بالتنفيذ.

ونُدرك جيداً أن هدف المنظمات غير الحكومية NGOs لا يبعد كثيراً عن ذلك (في الأجل الطويل) من حيث تحقيق التنمية المتواصلة اقتصادياً واجتماعياً، وتقوم المشاركة بتقوية الاعتماد والثقة بالنفس لدى المشاركين في المشروع. وكاتجاه سائد بين NGOs، فإن NGOs يعتبر نفسه شريكاً ومحفزاً على عملية التنمية ولكن دون فرض أي أفكار قسراً (إجبارية) ولكن مساعدة الجماعات والمجتمعات على إدراك ومواجهة مشكلاتهم.

وإذا نحن ميزنا مفهوم المشاركة كأسلوب إدارة (عنصر وظيفي لبلوغ غايات المشروع بأكملها) أو كغاية في حد ذاتها (دينامية أساسية للمشروع) فإن **(Oakley)** يعتقد أن المنظمات غير الحكومية يحمل بداخله كلا النوعين من المشاركة.. من حيث تحقيق التنمية المتواصلة للموارد الموجودة وتحقيق المشاركة كهدف لجماعات السكان وهناك البعض يرى أن المشاركة خاصة بهذه المنظمات هي بمثابة تمكين لهؤلاء الناس في إحكام رقابتهم على كافة أنشطة حياتهم.

وتعمل المنظمات الخارجية (هنا) كحافز أو مُنشِّ لعملية المشاركة أو تحديدًا (توقع المنافع المفترضة .. أي حسب قول **(أوكلي)** فإن المنظمات الخارجية هي وسيلة لتشجيع الناس على ممارسة المشاركة في عملية التنمية... وأحيانًا يكون تدخل المنظمات الخارجية بمثابة دعم أو إضفاء الجديَّة على برامج المشروع المطروح.

استجابة المنظمات غير الحكومية الأفريقية:

الصورة التى تناولها الكُتَّاب عن المشاركة في المنظمات غير الحكومية NGOs في دول الشمال تختلف كُليَّة عن تلك السائدة لدى الأغلبية الإفريقية وحسب رأي "**UNECA**" مؤتمر الأمم المتحدة لاقتصاديات دول أفريقيا والمنعقد في تنزانيا 1990 فإن المشاركة في أفريقيا ترجع جذورها لبداية اتصالها بالغرب وأن الأفريقي قد مارسها بطرق غير مباشرة وإن لم يستفد من آثارها.

ولكن ذلك النوع من المشاركة كان قسريًا (غير اختياري) وفي بدايات مرحلة الاستقلال كانت هناك رؤى متفائلة بإمكانية تغيير كل شيء، أصدرت الحكومات سياسات عديدة، لدعم قيم المشاركة خاصة لإحلال الوطنيين محل الأجانب في إدارة الهيئات وشئون المجتمع الوليد.

إلاَّ أن الواقع أكدَّ بعد ذلك أن المشاركة (تلك) قد أفادت قلَّة قليلة وأنها تحولَّت إلى عمليات مربحة للبعض فقط، وسبب رئيسي وراء عدم المساواة في المشاركة مرده إلى سوء توزيع القوة في المجتمعات الأفريقية.

وإذا كانت المشاركة تعني قدرة المرء على التأثِّير في البيئة المحيطة به فكيف تتحقَّق في أفريقيا بدون رجوع القوة لأصحابها، حيث تحولَّت المشاركة في أفريقيا إلى غاية .. حيث يستطيع المواطن أن يشارك في كل الأجواء المحيطة به سياسيًا واجتماعيًا وإحكام الرقابة على مختلف شئون حياته وتحدى ومواجهة البناءات القائمة... ونخلص من ذلك إلى أن قادة المنظمات غير الحكومية NGOs في أفريقيا يرون أن المشاركة هي مُجرَّد تمكين لشعوبهم وأن التمكين يرتبط بقدرة الفرد على إحداث تغيير في البيئة تى يعيش بها أو إحكام رقابتهم على مختلف شئون حياتهم بما في ذلك التأثير على صناعة القرار ذاتها. وبالفعل تتناقض رؤية إفريقيا للمشاركة حيث ترى أنها غاية أو أقرب إلى التمكين، عكس رؤية دول الشمال حيث ترى أنها مشاركة وظيفية، كما أن المنظمات غير الحكومية NGOs في الشمال تعتقد بصدق أن المشاركة هي حق إنساني أساسي للمرء والمجتمع ككل. لذلك فهي أسمى هدف من أهداف عملية التنمية المجتمعية.

ومن دراسة مسحية أجراها **سميث**، نرى أن المنظمات غير الحكومية NGOs تعتبر التمكين للفقراء أداء لإحداث تغيير في الأجواء المحيطة بهك وفي تحدي الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة. ونأتي إلى لب المشكلة وهي عن التمكين، والمشاركة للفقراء والتى تتجاهلها الأقلام الغربية.

وإنه إذا كان البديل هو ترسيخ الفقر للجماعات المُهمَّشة فإن الحل المُفضَّل يدور حول المشاركة الوظيفية، وفي هذه الحالة لن تستطيع المنظمات غير الحكومية NGOs ولا الجهات الحكومية تغيير أيديولوجياتها دون الرجوع إلى الناس (على المستوى النظري الأيديولوجي ترفع المنظمات غير الحكومية NGOs شعارات المشاركة ولكن على المستوى العملي وبسبب ارتباط التمويل لهذه المنظمات من جهات خارجية (مانحة) كانت الأمور تختلف).

فمثلاً– بدلاً من تقديم يد المساعدة لأولئك الذين يعجزون عن مساعدة أنفسهم (المعاقين) قد تُغيَّر المنظمات غير الحكومية NGOs خططها وتندفع لدعم الفقراء (الأصحاء) الذين يعجزون عن بلوغ طموحاتهم أو تحقيق أهدافهم في الحياة. أيضاً قد تتخذ المنظمات غير الحكومية NGOs أحياناً أفكارًا لها غير واقعية لإرضاء طموحات السادة مُقدمي المنح والدعم المالي لها.

وبتطبيق ذلك على المنظمات غير الحكومية NGOs نجد أن الوضع مُعقَّد ويحمل بداخله كل تلك الأمور (أفكار مثالية، واقع عملي مختلف بشدة) وأعتقد أن وعي أهالي المناطق الفقيرة والمُهمشَّة يجب أن يزيد أو يرتفع قبل بدء العمليات التنموية، ولا مانع عن بعض الدوافع أو المثيرات لتشجيع هؤلاء الفقراء المُهمشون (على كل يجب بقدر الإمكان تقليص حجم التدخل لتلك المنظمات وأن ندع الأمور في أيدي الأهالي المحليون) لأن اعتماد الأهالي على أنفسهم في العمليات التنموية هو جزء لا يتجزأ من عملية التمكين لهم بعد ذلك (انتقال القوة) وللتغلُب على أيّ معوقات تواجههم، كما أن إثارة الوعي شأنه شأن التنمية المؤسسية هي وسائل للتأكيد على أهمية المشاركة ومن خلال المنظمات غير الحكومية NGOs فقط.

وأخيرًا، إذا تركزَّت التنمية من خلال إطار تنظيمي موضوع بمعرفة المنظمات غير الحكومية NGOs فقط يؤدي ذلك إلى فشل تمكين أولئك الفقراء المُهمشُّون (SCUDDER).

لهذا اتجهت الحكومات إلى رفع الروح المعنوية لقادة هذه الجمعيات وزيادة الحماس لديهم لمواجهة مشكلاتهم الداخلية والعمل على حلها، أيضًا اهتمت بضرورة أن تعمل الجمعيات على تحقيق التنمية المتواصلة في هذه المناطق من خلال الجهود والمعارف المحلية الموجودة (بهدف توليد دخول إضافية، وإحداث تغيير مجتمعي) بخلاف عقد الندوات واللقاءات حول عادات وطرق المعيشة السابقة واللائحة لأهالي المناطق الفقيرة.

ولذلك قامت تلك المنظمات بمساعدة أهالي تلك المناطق الفقيرة المُهمشَّة على إنشاء المشروعات وفي توليد الدخول بما يُحقق الفائض الاقتصادي لأهالي تلك المناطق وتحقيق فائض للجمعيات لضمان استمراريتها وبقاؤها.. أيّ أن الغاية هي الصالح العام وليست مصالح الفرد Common Good not Individul وهو ما يُطلق عليه منهج التمكين النموذجي Paternalisitic أدى ذلك إلى اندفاع المنظمات غير الحكومية NGOs فيما وراء أدوارها التقليدية من حيث أخذ زمام المبادرة في التخطيط الشامل لاستراتيجيات التنمية وانتهجت أسلوب العمل المباشر في إثارة وعي الفقراء المُهمشُّون وإن كان ذلك قد حجَّم عملية المشاركة وجعلها وسيلة Means وليست هدفًا– غاية End.

المشاركة كنوع من التمكين:

في السنوات الأخيرة أطلق على بعض المنظمات غير الحكومية في الشمال اسم جماعات التمكين، لتبنيها أفكار تقارب تلك التى سادت أذهان قادة NGOs في أفريقيا.

واعتمدت تلك الجماعات التمكين كأداة رئيسية في مشروعاتها وكسياسة وكالتزام أيديولوجي وكرد فعل واستجاتبه لحدود NGOs التنموية والفرق بين تلك الجماعات وسائر المنظمات غير الحكومية الأخرى... يتمثل في أنها ترى ضرورة توزيع القوة والتى تسمح للأفراد في التأثير على القرارات وعلى مختلف شئون حياتهم وأن المنظمات غير الحكومية NGOs في الغرب يجب أن تُسِّهل عملية المشاركة لكل الأفراد وعلى كل مستويات ومراحل المشروعات التنموية.

والسؤال الصعب: هو كيف نتعهَّد بممارسة التمكين فعلاً؟

وأنا أعتقد بضرورة إحداث تغييرات ثلاثة هامة في المنظمات غير الحكومية NGOs في دول الجنوب وهي:

- التعرف وبدقة على NGOs وتدعيم المنظمات في أداء مهامها التنمية. من خلال تنمية الموارد وخلق البيئية السياسية والمؤسسية المناسبة.
- النظر إلى عملية التنمية كعملية مُستمرَّة بدلاً من اعتبارها سلسلة من المشاريع.
- أن تترك الحكومة زمام المبادرة والتخطيط والتنفيذ للمنظمات غير الحكومية في الجنوب مع شيء من الرقابة والتوجيه الحكومي دون التدخل المباشرة.

سؤال: لأي مدى ارتباط التغيرات التى حدثت في NGOs في الجنوب بتغيرات في الممارسة الفعلية؟

وهنا يصعب التعميم حيث أن جُزءًا من NGOs في الشمال والجنوب تحوَّل إلى جماعات تمكين مثلاً (CHRISIAN, AID, OXFAM) في انجلترا تبنت أفكارًا جديدة.. ركزت على مساحة المشاركة الفعلية (بخاصة المشاركة في صناعة القرار) بخلاف ظهور نوع ثالث من المنظمات غير الحكومية NGOs يعمل على التنسيق مع المنظمات غير الحكومية الشمالية والجنوبية (في أفريقيا) بل يدخل معها في شراكة مثل NGOs للجماعة الأوروبية وكندا) وجميعها تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

إلاَّ أن الحقيقة تظل قائمة وهي أن مشروعات المنظمات غير الحكومية NGOs بصفة عامة لا تضمن من قريب أو بعيد حد معين من المشاركة الفعلية (معظم مشروعات NGOs في الشمال والجنوب تدور حول الرعاية والمساندة والعديد منها لم تحقق ما وعدت به من إجراء تغييرات مجتمعية أو ترسيخ مفهوم التمكين) بل أحيانًا بالمنظمات غير الحكومية يحدث ارتداد عن مفهوم المشاركة (سلبياً) والاقتصار فقط على إشباع الحاجات الأساسية للمواطن فقط.

ويرى البعض أن تلك المعوقات هي وقتية وليست لصيقه بالمنظمات غير الحكومية NGOs عدا شكلين أساسيين:

1- أن المنظمات غير الحكومية NGOs لا تدري كيفية ترجمة أهدافها إلى مشاركة فعلية (ممارسة) حيث تختلف النظرية على أرض الواقع.

2- إذا كانت المنظمات غير الحكومية NGOs قد حقَّقت أهدافها بنجاح (على فرض ذلك) فإن هناك قيودًا ومعوقات داخلية وخارجية تظل موجودة ... فقد يُفضَّل مشروعات لا تسعى لإرساء التمكين (كما يحدث في دول الشمال) أو البحث عن مشروعات تُحقِّق نواتج سريعة لضمان التمويل. مما يُصعِّب الأمور في حالة البحث عن مشروع يتسم بالمخاطرة.

والخلاصة: لقد تعرفنا في هذه الورقة على موضوع المشاركة، دور المنظمات غير الحكومية في هذا الشأن دورها في النهوض بعبء العمل التطوعي، وأدركنا في النهاية أن كلا المصطلحين المشاركة، المنظمات غير الحكومية NGOs يحيط بهما الغموض ويغلب عليهما الطابع الغوغائي أكثر من المنهجية العلمية.

وعرفنا أيضًا أن المنظمات غير الحكومية NGOs في دول الشمال قد تبنَّت منهاج مشاركة منذ فترات طويلة، وأن اختلاف المنظمات غير الحكومية NGOs من حيث الأنشطة، ولَّد اختلافات فيما بينها في الأهداف والتطلعات والرؤى بل وحتى في القيام بالمشاركة.

أيضًا تطرقنا لمفهوم التمكين وعلاقته بالمشاركة وعلاقة ذلك بالجماعات الفقيرة... وتعرفنا على الأراء التى تنظر على المشاركة بوصفها وظيفة والأخرى التى تنظر إليها بوصفها غاية.

وبالنسبة للرأي الأول (المشاركة كوظيفة) أدركنا أن هناك تحجيمًا فعليًا للمشاركة في مراحل المشروع الأولى (سيطرة كاملة للمنظمات على المشروعات منذ بداياتها).

واستطعنا أن نفهوم أن الأفراد هم بمقدورهم وحدهم مواجهة جذور مشكلاتهم دون تدخلات خارجية، وضرورة مشاركتهم في عملية صُنع القرارات وعلى كل المستويات الممكنة، ممَّا يتطلَّب ذلك توسع مفهوم المشاركة ليصبح غاية في حد ذاته.

ولقد ألقت هذه الورقة البحثية الأضواء على المناقشات الدائرة حول المشاركة وخلُصت إلى أن هناك فجوة مازالت قائمة بين المشاركة كنظرية والتطبيق.. وهذه الفجوة قد تكون سببًا في فشل المنظمات غير الحكومية NGOs في المجتمعات المحلية ما لم نُغيِّر أساليب عملها.. كما أن تفهم المنظمات غير الحكومية NGOs للمشاركة سوف يُؤدِّي فعلاً إلى نتائج إيجابيَّة لها.

المراجع المستخدمة في الورقة:

- Karim Hussein: Parbcipatory Ideology and Practical Development: Agancy Control in a fuheriey Praject, Karib- a loke in: Jacquelin Lane, Charities Aid Foundation: Von Governmental Organizations and Participatory: The Concent in Theory Versy the Concept in Practice in: Nici Nelson andsuban Wrigh: Power and Participatory Development Theory and Practice (Landon: Intermediate Technology Publication, 1995).
- Nici Nelson and Susan Wrigh: Power and Particqratory Development Theory and Praictice, Intermediate Technology Pubbicatians Londan, 1995.
- Nigel Cann: Managing Charge in Voluntary Organization A Guide To Practice, Buckingham: Open University Press, 1996.
- Alan Fowlrt: Striking a Balance (London: Farthcan Publication ltd, 1997.
- Michael Edwards and David Hulme: Non- Governmental Organizations- Performance and Accountability London: Earth Scan Pubbications Limited, 1995).
- Dr Catherine Breathnach: Can The Concept of Social Capitsl Providean Empowering for National Social Partnership? Working Paper, Center of Non Profit Management, School of Business Stufies, T.S.D, May 2004.